

مؤكداً أن عداوة إيران والغرب استعراض إعلامي

المطير: لم نسمع بحرب قادمة بل أمر يحبك ضد فلسطين

♦ واجب علينا كدولة أن ننتبه ونكون مهيين ومستعدين لكل المتغيرات
♦ دعم مزارع الألبان وشراء وتأجير طائرات بعدد كاف لنقل الاحتياجات

رياض عواد

أكد النائب محمد براك المطير أن النواب لم يسمعوا من الحكومة ما يفيد بأن الحرب قادمة، قائلاً «لم نسمع من أي وزير في الجلسة السرية بأن الحرب قادمة ولكن أغلب ما سمعناه هو تجهيزات واستعدادات وإمكانات للدولة ومساعدتها في حل الخلافات في المنطقة.

وأضاف المطير عبر حسابه على تويتر على خلفية ما أثير بشأن احتمالية كبيرة لوقوع الحرب في المنطقي، إن «وجهة نظر الحكومة من أن التصعيد هذا مرتبط في أمر يحبك من بعض الدول ضد القضية الفلسطينية».

ودعا النائب محمد براك المطير إلى قراءة التاريخ جيداً لنرسم خريطة طريق صحيحة وسليمة للتعامل مع الواقع بقضايا المهتمة وتصديده الإعلامية المتسارعة.

وأكد المطير في قراءة المشهد أن إيران وإلى يومنا هذا لم تكن يوماً خصماً أو عدواً للغرب، إلا للاستعراض الإعلامي فقط، والضحك على الشعوب المسلمة لكسب التعاطف معها.

ونبه إلا أنه وبينما الآلة الإعلامية لإيران



محمد المطير

والغرب تلعب بعضها بعضاً نجد وراء الكواليس تشابك الأيدي، مؤكداً أن الغرب مهما همد إيران وتوعد وطمأننا وتعهد فلن يفرط في إيران من أجلنا ولن يضييعها ليحافظ علينا ولن يبديها لبيعتنا.

ورأى المطير أن ما يحدث الآن قد يتطور

إجراءات عملية لإكمال حبكة المسلسل الإيراني الغربي والتي فعلاً قد يكون فصولها حرب إقليمية ضخمة. وأبدي المطير مخاوفه من أنه في حال دارت الحرب على هذا النحو ووفقاً للتهديدات الإيرانية فقد يؤدي الأمر إلى تسكير المنفذ الوحيد الذي نعتمد من خلاله وهو مضيق هرمز وهذا يعني بدء الحرب. وإزاء هذا الوضع، أكد المطير أنه واجب علينا كدولة أن ننتبه، ونكون مهيين ومستعدين لكل المتغيرات المتوقع حدوثها، حفاظاً على بلدنا وصوناً لشعبنا، متقدماً بمقترح في هذا الشأن.

وأضاف المطير إن أولى الأولويات في هذه المرحلة هو تعزيز روح الانتماء لهذه الأرض الطيبة وتواصل الولاء لسمو الأمير وتوحيد الصف، لذا علينا وضع استراتيجية للتعامل مع المتغيرات والتي من أخطرها إغلاق مضيق هرمز لاعتمادنا الكلي عليه في صادراتنا ووارداتنا.

وشدد المطير على دعم مزارع الألبان الكويتية والمزارعين الكويتيين وشراء وتأجير طائرات بعدد كاف لنقل الاحتياجات إذا تم إغلاق مضيق هرمز.

واقترح المطير بناء مخازن مبردة وبشكل سريع في كل مطار وقاعدة عسكرية بالكويت والتأكد على وحدة الجبهة الداخلية ورفع درجة الجاهزية الأمنية والدفاعية والتنسيق التام مع الإخوة الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي والتعامل بجديّة مع أي مظهر من مظاهر زعزعة الأمن الداخلي والسعي لخلخلة الوحدة الوطنية.

كما اقترح المطير شراء أو تأجير طائرات المناذير البحرية.

وشددت إستراتيجية المطير على التنسيق التام مع الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية. كما دعت الإستراتيجية إلى وضع خطط الطوارئ لكل جهة معنية بالتعامل مع تقلبات الأحداث، والتعامل بحزم مع أي مظهر من مظاهر زعزعة الأمن الداخلي والسعي لخلخلة الوحدة الوطنية من خلال بث الشائعات وترويح خطاب النعرات الطائفية أو القبلية أو تطبيق القانون على الجميع دون محاملة

المدارس يسأل وزير التربية عن عدد الشكاوى ضد مسؤول بالأحمدي



وجه النائب Nayef Al-Murad سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن الشكاوى المقدمة ضد رئيس قسم الشؤون القانونية بمنطقة الأحمدية التعليمية. وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

- 1- كم يبلغ عدد الشكاوى المقدمة ضد رئيس قسم الشؤون القانونية بمنطقة الأحمدية التعليمية؟ وما الإجراءات التي اتخذها مدير المنطقة حيال تلك الشكاوى؟ يرجى تزويدي بنسخة من محاضر التحقيق ونتائج إن وجدت.
- 2- كم يبلغ عدد المحققين والإداريين الذين انتقلوا من منطقة الأحمدية التعليمية بعد التحاق رئيس قسم الشؤون القانونية للعمل بالمنطقة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب النقل؟ وما إجراء المدير العام للمنطقة حيال ذلك؟
- 3- كم يبلغ عدد التكاليف التي منحتها المدير المذكور لرئيس قسم الشؤون القانونية لإغاثتها من البصمة والوجود بمقر عملها؟ وما الجهات التي كلفت بالحضور بها؟ وما الإنجازات التي حققتها؟
- 4- كم يبلغ عدد ساعات التأخير الشهري لرئيس قسم الشؤون القانونية؟ وفي حال تجاوزت الساعات الحد القانوني فهل صدر قرار بإحالتها للتحقيق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى بيان الأسباب

نایف المرادس

عبدالله الكندري: استعدادات الحكومة تفتقر إلى خطة طوارئ واضحة



عبدالله الكندري

انتقد النائب عبدالله الكندري ما تقدمت به الحكومة في جلسة مجلس الأمة لطرح استعدادات لمواجهة التداعيات المحتملة لوقوع تصعيدات إقليمية في المنطقة.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن الاستعدادات الحكومية هي ذاتها، لم تتغير على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتوسع العمراني، وزيادة حجم المخاطر، التي قد تطال الكويت.

وعبر عن استغرابه من عدم تشكيل الحكومة وحدة خاصة لإدارة الأزمات والكوارث لحالات الطوارئ على الرغم الأحداث الجسام التي تمر بها المنطقة منذ سنوات وزادت حدتها مؤخراً لتجعل العالم كله يقف على أطراف أنامله.

وأشار الكندري إلى افتقار الحكومة إلى وجود خطة طوارئ واضحة المعالم تتناسب مع حجم الأخطار التي قد تتعرض لها المنطقة مشدداً على ضرورة الإستعداد أمنياً واقتصادياً وإعلامياً وديبلوماسياً.

واختتم تصريحاته بالقول إن الانتظار لحين وقوع الأزمات دون الاستعداد لها يسمى سوء ادراك والإعتماد على سياسة رد الفعل أثبت فشله مرات عدة.

الحويلة يسأل الشعلة عن خطط «البلدية» المستقبلية بشأن إعادة تدوير النفايات / د.محمد الحويلة

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالاً برلمانياً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة قال في مقدمته:

تعد صناعات إعادة تدوير النفايات من المشاريع الصاعدة والواعدة من خلال المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية وتقليل حجم النفايات وإيجاد فرص عمل جديدة فضلاً عن مساندة باقي الصناعات على تحقيق الاستفادة لتحقيق اقتصاد متنوع مستدام للحد من اعتماد الدولة الرئيس على العائدات من صادرات النفط، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- هل لدى بلدية الكويت مشاريع حالية أو خطط مستقبلية تتعلق بمجال إعادة تدوير النفايات بدلاً من الألبية المتبعة حالياً؟
- 2- هل لدى بلدية الكويت أفكار محددة للاستفادة من تجارب دول أخرى متميزة في مجال إعادة التدوير؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بجدول يوضح المشاريع والخطط كما وجه النائب د. محمد

قوانين اقتصادية هامة أقرت في دور الانعقاد الحالي



جانب من احدى الجلسات

«التخطيط التنموي»

التخطيط التنموي مشروع يعتمده مجلس الوزراء دون الحاجة لقانون سنوي.

نظراً لصدور المرسوم رقم 33 لسنة 2004 بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، المعدل بالمرسوم رقم 307 لسنة 2007 متضمناً إنشاء هذا المجلس ليجل محل المجلس الأعلى للتخطيط، وأن تحل الأمانة العامة لهذا المجلس محل وزارة التخطيط في الاختصاصات المقررة لها وفقاً للقوانين واللوائح، فقد رأى المشرع الحاجة إلى قانون جديد لضمان المرونة اللازمة لضمان تحقيق أهداف الخطط التنموية للدولة وعليه أصدر مجلس الأمة هذا القانون للالتزام بمكونات الخطة الوطنية التنموية طويلة الأجل والمرتكزة على الاستراتيجية العامة للدولة، ونظراً للارتباط الوثيق والتلازم الفعلي بين الخطة السنوية والميزانية العامة للدولة فقد أوجب القانون عرض مشروع الخطة السنوية بعد إقراره من المجلس الأعلى للتخطيط مع مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء لاعتماده، وذلك دون وجوب إصدار قانون بالخطة السنوية اكتفاء بإصدار قانون بالخطة الإيمانية منسوبة الأجل المنبثق عنها الخطط السنوية وبما يؤدي إلى سرعة تنفيذ المشروعات الواردة بالخطة.

القائم ويمنع الاحتكار في مجال تنظيم الوكالات التجارية. فنص القانون على إجازة أكثر من وكيل موزع لوكالة العلامة التجارية ويشترط فيمن يزاو أعمال الوكالات التجارية أو اعتبارياً على أن تكون ملكية رأسماله بما لا يقل عن 5 آلاف دينار لاي وكيل شركة أو منتج دون أن يكون وكلاً مقبداً في سجل الوكالات التجارية. ونص القانون الجديد على أنه وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في السلع التي يتم استيرادها أو توفيرها الشروط والمواصفات القياسية العالمية والخليجية المعتمدة في دولة الكويت وشروط كفاءة المصنع.

وأعطيت صفة الضبطية القضائية للموظفين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزارة التجارة والصناعة، وتختص محاكم الكويت بجميع الدعاوى القضائية الناشئة عن تطبيق هذا القانون ويجوز الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات.

قانون المناقصات العامة سنة 1964، شهدت خلالها الدولة الكثير من التطورات على المستوى التشريعي، حيث أضحي من الضروري إعادة النظر في هذا القانون. فأصدر مجلس الأمة هذا القانون ليضمن الحفاظ على الأموال العامة وصيانتها مع عدم إغفال النظر إلى أهمية مراعاة الواقع العملي الذي يتطلب أن توجد مرونة تتيج للجهات الإدارية القدرة على العمل والتغلب على الأزمات تحقيقاً للمصلحة العامة ودفع عجلة التنمية. فنص القانون على أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية، لها ميزانية ملحقة بمجلس الوزراء، ويختص الجهاز بتنفيذ الأحكام وكافة الإجراءات والأموار التنظيمية المبينة في هذا القانون إلى جانب تشكيل لجان وإدارات متخصصة لمعاونة الجهاز للتقييم والتأهيل الفني وتصنيف العروض.

«لوكالات التجارية»

نظراً للتطور السريع للحركة التجارية والاقتصادية محلياً ودولياً فكان لا مئاص من إعادة النظر في مواد هذا القانون، ومبادرة المشرع في مجلس الأمة لإطلاق قانون جديد يتناسب مع الوضع.

بعد انقضاء عام ثالث على عمر الفصل التشريعي الـ 14، متضمناً جرداً تفصيلياً لكل ما قام به مجلس الأمة من أعمال وإنجازات على الصعيدين التشريعي والرقابي. ووفق شبكة الدستور، إذا كانت هناك ملامح عامة كثيرة لهذا النشاط البرلماني، فإن أبرزها تمثل في الحفاظ على خارطة التنوع التشريعي موضوعياً، والنزقي إلى أعلى درجات التنسيق البرلماني والسياسي، للوصول إلى صيغ إجماعية وطنية حول أهم القوانين التي تحتاج إلى إقرارها أو تعديلها، أو استكمالها.

وفي المجال الاقتصادي الذي حظي على أربعة تشريعات برلمانية مهمة منها قانون المناقصات وقانون الوكالات ومنع الاحتكار، لعله من المفيد التذكير بأن عدداً كبيراً من حزمة القوانين التي أقرت، احتاجت حتى وصولها قبة عبدالله السالم، طريفاً طويلاً ومضنياً من البحث والنقاش والحوار عبر لجان المجلس، وما رافقها من ورش عمل وجلسات حوارية أحياناً كقوانين البلدية والمناقصات والوكالات وغيرها من القوانين المتخمة بالتفاصيل الدقيقة والحيثيات المتشعبة.

«المناقصات»

نظراً لمرور فترة طويلة من تاريخ صدور